قادة مجموعة الثماني يعالجون

أمن الطاقة العالمي

القمة تصادق على مبادرات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجالات أساسية

لقد دعم قادة مجموعة الدول الثماني عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مؤتمر قمتهم السنوي الذي انعقد في الفترة الواقعة ما بين 15-17 تموز/يوليو عام 2006 في مدينة سانت بطرسبرغ في روسيا. وقد صادق البيان الختامي للقمة على برامج الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومبادراتها في مجالات الأمان والأمن والضمانات النووية.

كان أمن الطاقة العالمي مركز اهتمام رئيسي للقمة، مع اتفاق قادة مجموعة الدول الثماني على أن التنمية الديناميكية والمستدامة لحضارتنا تعتمد على الاستحواذ الموثوق على الطاقة. يقول التقرير "أفضل ما يضمن ذلك هو الشراكة المعززة بين البلدان المنتجة للطاقة والبلدان المستهلكة لها، بما في ذلك الحوار المعزز حول قضايا التكامل المتنامي، وأمن العرض والطلب على الطاقة".

تبنت دول مجموعة الثماني خطة عمل Plan of Action سانت بطرسبرغ لزيادة الشفافية وقابلية التنبؤ واستقرار أسواق الطاقة العالمية، وتحسين جو الاستثمار في قطاع الطاقة وتشجيع مردود الطاقة والحفاظ عليه، وتنويع مزج الطاقة، وضمان السلامة الفيزيائية للبنية التحتية الحرجة للطاقة، وتخفيض فقر الطاقة ومعالجة تغير المناخ والتنمية المستدامة. وتحت مظلّة هذه الخطة، تتعهد مجموعة الثماني بتخفيض الحواجز أمام استثمار الطاقة والاتّجار بها، مما يمكّن الشركات من البلدان المنتجة والمستهلكة للطاقة من أن تستثمر أموالاً وتتملك أملاكاً بين الدول.

تشمل دول مجموعة الثماني كلاً من الاتحاد الروسي وألمانيا وإيطاليا وفرنسا وكندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة واليابان. ويشارك الاتحاد الأوروبي أيضاً في هذه القمة. كما دعي للمشاركة في مناقشات قمة سانت بطرسبرغ قادة كل من البرازيل وجنوب أفريقيا والصين والمكسيك والهند ورؤساء كل من الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة والبنك الدولي وكومنولث الدول المستقلة ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة الصحة العالمية ووكالة الطاقة الدولية والوكالة الدولية للطاقة الذرّية واليونسكو.

وفي بيان حول أمن الطاقة العالمي، قالت مجموعة الثماني: إن البلدان التي تمتلك طاقة نووية أو تفكر بخطط لامتلاكها ستساهم بأمن الطاقة العالمي بتخفيضها تلوث الهواء ومواجهة تغير المناخ. كما قالت مجموعة الثماني أنها قدَّرت الجهود التي بذلت في التنمية من قِبَل المنتدى الدولي عن الجيل الرابع (GIF) والمشروع الدولي للوكالة الدولية للطاقة الذرّية على المفاعلات النووية المُسْتَحدثة ودورات الوقود (INPRO). إن GIF وINPRO كليهما يعملان على استقطاب الدول لتطوير الجيل التالي من منظومات الطاقة النووية، بما فيها المفاعلات الصغيرة ومفاعلات درجات الحرارة المرتفعة جداً والمفاعلات المبرَّدة بالماء فوق الحرجة.

وبإدراكها أن انتشار أسلحة الدمار الشامل إلى جانب الإرهاب الدولي، يبقى التهديد الرئيس للسلم والأمن الدوليين، أعادت دول مجموعة الثماني تأكيد تصميمها والتزامها بالعمل منسجمة فيما بينها وبين الدول والمنظمات الأخرى على محاربة انتشار أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك وجهة النظر بمنع وصول أسلحة الدمار الشامل إلى أيدي الإرهابيين.

لقد تبنت قمة مجموعة الثماني بياناً حول عدم الانتشار يتضمن:

معاهدة عدم الانتشار النووي (NPT)

أعادت مجموعة الثماني تأكيد التزامها الكامل بكل الدعائم الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار النووي NPT وناشدت كل الدول أن تفي بالتزاماتها تجاه معاهدة منع الانتشار النووي، بما في ذلك

مجموعة الثماني (G8)

هي منتدى غير رسمي لرؤساء الدول التي تتصدر الديمقراطيات الصناعية (روسيا والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا واليابان وألمانيا وكندا وإيطاليا)، حيث البعثة الأوروبية ممثلة أيضاً وتشارك بصورة كاملة. صُمِّم هذا المنتدى كي يوفق بين المواقف تجاه المشاكل الدولية الخطيرة. إن مجموعة الثماني ليست منظمة دولية ولا تقوم على اتفاق دولي وليس لديها معايير انتساب رسمية، كما أن ليس لها ميثاق أو أمانة سر دائمة، تُصاغ قراراتها لتكون بمثابة الالتزامات السياسية للدول الأعضاء.

لمجموعة الثماني أيضاً مجموعات عمل وخبراء وحملات (قوى عسكرية مختارة من عناصر مختلفة وتحت قيادة موحدة). أما ما هو قائم اليوم، فهناك مجموعة المستوى العالي العاملة على عدم الانتشار النووي، ومجموعة روما/ليون (المختصّة بالإرهاب والجريمة المنظمة)، ومجموعة الخبراء ضد الإرهاب، والممثلين الشخصيين لمجموعة الثماني المختصّة بإفريقيا، ومجموعة الموظفين الكبار في الشراكة العالمية، ومجموعة خبراء عدم الانتشار النووي في مجموعة الثماني (مع المجموعة الفرعية للبلوتونيوم)، ومجموعة الأمان والأمن النووي، وكثيرون آخرون. تتولى مجموعة الثماني وسطياً من 60 إلى 80 عملاً سنوياً . ستعقد القمة الثانية في عام 2007 وتستضيفها ألمانيا.

ضمانات safeguards الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإيجاد معايير فعالة تهدف إلى منع الاتِّجار بالتجهيزات النووية والتقانة النووية والمواد النووية.

تنشد مجموعة الثماني التزاماً عالمياً باتفاقات الضمانات الشاملة الخاصة بالوكالة الدولية للطاقة الذرّية وتنهمك بشكل نشط في جهود جَعْل اتفاقات ضمانات شاملة مع بروتوكول إضافي معيار التحقق المقبول عالمياً. وتقول المجموعة: "سنعمل معاً بقوة على تثبيت البروتوكول الإضافي كمعيار جديد أساسي في مجال إجراءات الإمداد النووي".

الاستخدام السلمي للطاقة النووية

لاحظت مجموعة الثماني أن توسيعاً للاستخدام السلمي للطاقة النووية يجب أن يتحقق قدماً بأسلوب يتفق مع التزامات عدم الانتشار النووي ومعاييره، وناقشت اقتراحات واقعية حول مراكز متعددة الجنسيات تقدِّم خدمات دورات الوقود النووي والمبادرة الحديثة المتعلقة بمفهوم الآلية المتعددة الجوانب من أجل استحواذ موثوق على خدمات تخصيب الوقود النووي.

هذا، وستتابع دول مجموعة الثماني مناقشة هذه القضايا بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية كي تتأكد من أن جميع الدول التي تفي بالتزاماتها بعدم الانتشار بشكل واع تمتلك إمكانية الوصول المكفول لفوائد الاستخدام السلمي للطاقة النووية.

الأمان والأمن النوويان

دعمت مجموعة الثماني المبادرة العالمية لمقاومة الإرهاب الدولي، التي أطلقها رئيس الاتحاد الروسي فلاديمير بوتن ورئيس الولايات المتحدة جورج بوش بقولهما: "إننا نتطلع إلى العمل معاً مع الشعوب الأخرى ذات العقل المنفتح على شاكلتنا ومع الوكالة الدولية للطاقة الذرّية من أجل توسيع وتسريع الجهود التي تُنَمِّي الشراكة في مقاومة الإرهاب النووي على أسس مقررة ومنهجية".

لقد ركّزت مجموعة الثماني على مضامين انتشار برنامج إيران النووي المتقدم وأكدت التزامها برؤية تلك المضامين قد سوِّيت.

وكذلك انكب قادة مجموعةُ الثماني على الشؤون النووية والأمنية الأخرى بالإضافة إلى المسائل الإنسانية فيما يتعلق بكوريا الشمالية. وقد عبروا عن دعمهم لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1695، بشجب إطلاق كوريا الشمالية صواريخ بالستية وحثوا ذلك البلد على إعادة تكريس التزامه الموجود مسبقاً تجاه تعليق نشاطه في إطلاق الصواريخ والاستجابة للاهتمامات الأمنية والإنسانية الأخرى للمجتمع الدولي.

ودعت مجموعةُ الثماني كلَّ الدول لتصبح أطرافاً مشاركة، بأسرع ما يمكن من الناحية العملية، في اثنين من أكثر الأدوات العالمية حداثة لمقاومة الإرهاب النووي؛ وهما بالتحديد الاتفاقية الدولية من أجل كبح جماح فِعْل الإرهاب الدولي، وإجراء تعديل على الاتفاقية يتناول التحصين المادي للمواد النووية.

كما ثمَّن قادة مجموعة الثماني نتائج المؤتمر الدولي للوكالة الدولية للطاقة الذرّية "منظومات تنظيمية نووية نشطة" الذي انعقد في موسكو في أوائل آذار/مارس. وقالوا بهذا الصدد، بأن وجود منظومة تنظيمية نووية نشطة وفعّالة ضروري لأماننا وأمننا، وهم بذلك يعيدون التأكيد على أهمية امتلاك المنظِّمين الوطنيين السلطة والاستقلالية والأهلية الكافية.

أمان وأمن المصادر المشعة

لاحظت دول مجموعة الثماني تقدماً طرأ على تحسين التحكم والمراقبة للمنابع المشعة وعلى منع الاستخدام غير المرخص لها. وأعادوا التأكيد بالالتزام بتنفيذ شروط كود الوكالة الدولية للطاقة الذرّية في النقل على أمان وأمن المنابع المشعة، باذلين كل ما بوسعهم لتحقيق التحكم في استيراد/تصدير المنابع المشعة في أقرب وقت ممكن.

رحب قادة مجموعة الثماني بما تعهدت به أكثر من 83 دولة بأنها ستلتزم بتنفيذ كود النقل الخاص بالوكالة الدولية للطاقة الذرّية حول أمان وأمن المنابع المشعة وحثت كل الدول الأخرى على تبني هذا الكود. قالت مجموعة الثماني أنها ستستمر بدعم الجهود الدولية لتعزيز الضوابط الرقابية على المنابع المشعة، وبخاصة مشاريع الأنموذج الإقليمي، وبرنامج الوكالة الدولية للطاقة الذرّية لتساعد على إقامة بنى تحتية رقابية فعّالة ودائمة.

الكاتب: رودولف كويفنكو، مراسل في هيئة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إحراز تقدم في مكافحة الإرهاب النووي

بقلم: غراهام أليسون

في قمة مجموعة الثماني التي عُقدت في بطرسبرغ في تموز/يوليو عام 2006، اتخذ الرئيسان بوش وبوتن ثلاث خطوات مهمّة إلى الأمام في مواجهة ما عرَّفه كلٌّ منهما بأنه التهديد الأعظم والوحيد للأمن القومي في بلده، ألا وهو الإرهاب النووي.

أعلن بوش وبوتن، في لقائهما قبل انعقاد القمة بيوم واحد، عن مبادرة عالمية جديدة لمكافحة الإرهاب النووي. وتضمّنت هذه المبادرة خطة من أجل إيجاد مُزوِّدين مُتعدِّدين للوقود النووي للدول التي تمتنع عن بناء محطات خاصة بها للتخصيب، كما تتضمّن اتفاقاً نووياً مدنياً يلغي القيود المفروضة على التعاون بين بلديهما في تطوير قدرة نووية سلمية.

تؤمِّن كل من هاتين المبادرتين إطاراً لعشرات استجابات نوعية تستطيع أن تقلِّل من خطر استحواذ الإرهابيين سلاحاً نووياً. ويلمِّح كلاهما إلى أن إدارة بوش بدأت تنظر إلى هذا التحدّي بمجمله وأخذت تطور استراتيجية شاملة لمواجهته.

لا تكمن أهمية هذه المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي في عناصرها فحسب بل وفي كون روسيا صاحبة المبادرة شريكاً منظوراً فيها. وفي مؤتمر صحفي، انتقد الرئيس بوتن هذه المبادرة العالمية وشرحها بتحامل. وبعد سنوات أدانت فيها واشنطن موسكو حول هذا التهديد، كان على زعامة بوتن الشريكة في تحصين المادة النووية في كلّ أنحاء العالم أن تضيف زخماً لهذا الالتزام حتى في داخل روسيا.

أما على المستوى العالمي، فإن هذه المبادرة تُطالب بخطط عملٍ في خمسة صُعُد: وهي المنع، والكشف، والتعطيل، وتخفيف عواقب ما بعد الهجوم، وتعزيز القوانين المحلية وضوابط التصدير إزاء أمثال قَدير خان A. Q. Khans في المستقبل. إن هذا الهيكل العظمي لا ينقصه شيء وفيه كلّ المستلزمات. وسيرتبط اختباره بسرعة إكساء الحكومات لحماً فوق هذه العظام.

ولحسن الحظ، فإن الموظفين لدى وزارتي الخارجية والطاقة في الولايات المتحدة يعملون الآن مع نظرائهم الروس للقيام بذلك. فقد وضعوا، على سبيل المثال، في جدول أعمال خريف عام 2006 أول تدريب حقلي مشترك سيسعى إلى اكتشاف الإرهابيين الافتراضيين والقبض على المشتبه بهم ممّن سرقوا مادة نووية. وسيتضمّن هذا انخراط أمريكيين وروس يعملون معاً في روسيا. ونشير إلى أن المبادرة مفتوحة لدول أخرى مستعدة للاضطلاع بهذه الالتزامات ولابد أن نرى أعضاء جدداً يوقِّعون على هذه المبادرة بحلول نهاية العام.

يضيِّق الإمداد المكفول بالوقود النووي الخناق على إيران في سعيها لاستغلال نافذة في معاهدة عدم الانتشار النووي العالمية. وبكفالة الولايات المتحدة حول قيام ستة مزوِّدين دوليين منفصلين بدعم ضمانات ضد تعطيل إمداد إيران لأي سبب عدا التقيُّد بالالتزامات التي تضمّنتها معاهدة عم الانتشار النووي NPT، فإن هذا الاقتراح يلغي عذر إيران فيما يخصُّ ناتانز Natanz –محطة التخصيب التي تندفع إيران لإنهائها في هذه الأيام. ونشير إلى أن هذه المنظومة للإمداد ستوضع تحت الإشراف من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرّية، وستمتلك مدّخرات من الوقود النووي تتيح لها إن تلعب دور المزوِّد كمحطة أخيرة.

ستسمح الاتفاقية النووية المدنية بإجراء بحوثٍ مشتركةٍ حول مفاعلات الجيل التالي، والمفاعلات المنيعة على الانتشار، بما فيها التقانات التي تعدُّ العلوم الروسية هي الأفضل في العالم. وستُجيز هذه الاتفاقية بيع تقانات أمريكية إلى روسيا من النوع الذي يمكن أن يحسِّن سلامة وكفاءة المحطات الروسية لتوليد الكهرباء من القدرة النووية، وستسمح في الوقت نفسه لروسيا أن تستورد لغرض التخزين الآمن نفايات نووية أمريكية المنشأ من محطات طاقة في اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان.

وفي حين توجد عقبات كثيرة ينبغي التغلُّب عليها قبل أن تنفتح روسيا على الأعمال التجارية، فقد كان هذا بشير نجاحٍ ليصبح أكبر مصدرٍ للدخل بالنسبة للصناعة النووية الروسية. ولما كان ذلك يتطلّب صرف 25% من الأرباح لصالح صرفها على أمن كلّ المواد النووية، فإنه سيكون مثالاً كلاسيكياً في صالح ربح كلا الطرفين، كما أنه سيخلِّص مشغّلي محطات القدرة الكهربائية النووية في كلّ أنحاء العالم من الوقود المستنفد الذي تَكَدَّس في الموقع، مما يقوّي حجة المناوئين للطاقة الكهربائية النووية.

جاء في التصريح المشترك للرئيسين "علينا أن ندرك الدمار الذي يمكن أن يقع على شعوبنا وعلى المجتمع الدولي فيما لو وقعت أسلحة نووية أو مواد أو أسلحة أخرى من أسلحة الدمار الشامل في أيدي الإرهابيين".

ولو أن الإرهابيون نجحوا في تفجير قنبلة نووية في واشنطن أو موسكو أو تل أبيب، فإنُ صوَر الحادي عشر من أيلول/سبتمبر وتفجيرات أنفاق القطارات في لندن ستكون باهتة. ورغم أن صور الحرب في الشرق الأوسط ألقت بظلالها على التقدُّم الذي أحرزته مجموعة الثماني لهذا العام، فإن روسيا والولايات المتحدة استثمرتا القمّة باعتبارها قوة فاعلة في نطاق التقدُّم في الحرب على الإرهاب النووي.

الكاتب: غراهام أليسون هو مدير مركز بلفر للعلوم والشؤون الدولية في هارفارد. عمل في إدارة كلينتون أميناً عامّاً مساعداً للدفاع. وهو مؤلف كتاب الإرهاب النووي: الكارثة العصيّة النهائية

The Ultimate Preventable Catastrophe (2004)

Email:graham_allison@harvard.edu